



9 - أيار 2023

إلى

السيدات والسادة مديري الوكالات الحضرية

الموضوع: في شأن العقاد المجالس الإدارية للوكالات الحضرية برسم سنة 2023

سلام تام بوجود مولانا الإمام،

وبعد، فعلاقة بالموضوع المشار إليه أعلاه، يشرفني أن أخبركم أنه وفقاً لمقتضيات الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1-93-51 بتاريخ 10 شتنبر 1993 المحدث للوكالات الحضرية، فإن هذه الأخيرة مدعوة لعقد مجالسها الإدارية، خلال الفترة الممتدة ما بين فاتح شهر مارس وبنيابة شهر ماي 2023.

ورجى التذكير في هذا الصدد، أن العقاد المجالس المذكورة تمكن الوكالات الحضرية من تنزيل استراتيجية الوزارة في مجال اختصاصها على الصعيد الجهوي والمحلي، كما تعد فرصة لهذه المؤسسات لتقييم أنشطتها والتواصل حولها مع جميع الفاعلين في الميدان، من خلال صياغة وإصدار التقارير الضرورية لهذا الغرض، والتي تتجلى خصوصاً في:

CE.BO.CENTRAL /118
10-01-2023

- التقرير الأدبي والمالي برسم سنة 2022؛
- برنامج العمل والميزانية المزمع رصدها لتفعيله برسم سنة 2023؛
- برنامج العمل للثلاث سنوات القادمة؛
- تقرير مبدئي للحسابات برسم سنة 2022؛
- التوصيات المزمع عرضها على موافقة المجالس الإدارية؛
- تفعيل التوصيات المنبثقة عن تقارير مجلس الحسابات والمقتضية العامة لوزارة المالية، وكذا توصيات مراجعي الدولة لدى الوكالات الحضرية وفقاً للقانون 69-00 المتعلق بمراقبة المؤسسات العمومية.

في نفس السياق، وفي إطار التحضير لمجالسها الإدارية، يجب على الوكالات الحضرية أن تستحضر التوجهات الاستراتيجية للوزارة والمهام المشوطة بها، مع إيلاء اهتمام أكبر لمحاور الآتية:

- نهي التوجهات الكبرى المنبثقة من الدراسات المتعلقة بإعداد التراب الوطني في إطار وثائق التعمير؛
- تعزيز دور الوكالات الحضرية كقوة اقتراحية، في خدمة الشركاء المحليين والجهويين، فيما يخص المشاريع المتعلقة بالتعمير والهندسة المعمارية؛
- متابعة وتصريح التغطية بوثائق التعمير مع إعطاء الأهمية للمجالات التي تعرف ضغطاً عمرانياً كبيراً، وكذا تقييم تنزيل وثائق التعمير المأثورة والمفعول ومراجعتها إذا اقتضى الحال لذلك؛
- مواكبة وتشجيع الاستثمار عبر إدراج عرض عمري موجه للمستثمرين خصوصاً فيما يتعلق بمناطق الأنشطة الاقتصادية ومناطق المشاريع على صعيد وثائق التعمير؛

- العمل على خلق فضيات عمرانية تراعي جودة العيش الكريم والمتعلقة أساساً بتوفير المساحات الخضراء والتجهيزات الأساسية، أخذاً بعين الاعتبار مقاربة النوع واحتياجات الساكنة الأثنية والمستقبلية؛
- مواكبة المجالات الثورية خصوصاً عبر التفاعل الفؤال لبرنامج المساعدة التقنية والمعمارية للعالم الثوري وكذا عبر إعطاء الأولوية لتنمية المراكز الصناعية؛
- الحفاظ على الموروث الثقافي وتطويره عبر إنجاز موائيق الهندسة المعمارية والمصير على تفعيلها؛
- الاعتناء بالمجالات الهشة، مثل السواحل والواحات... وحمايتها من الضغط العمراني؛
- تشجيع وتنميين التحول الرقمي للوكالات الحضرية، وتطوير الوسائل والأدوات الرقمية والخدمات الإلكترونية والمنصات المتعلقة باللامادية المساطرة؛
- متابعة وتسريع سياسة القرب واستقبال المرتفقين عبر خلق تمثيلات للوكالات الحضرية وتفعيلها، وتسريع وتيرة دراسة الملفات، وتسهيل الولوج إلى المعلومة؛
- تنميين الشراكة وتبادل الخبرات والتجارب ما بين الوكالات الحضرية وخصوصاً التي توجد في نفس الجهة فيما يتعلق بإنجاز الدراسات الاستراتيجية؛
- إعطاء الأولوية للتعاقد والشراكة والتمويل المشترك للدراسات في التعامل مع الفرقاء المحليين والجهويين؛
- الاهتمام بالموارد البشرية وتشجيعها وتأهيلها.

وبناء عليه، وإذ أحثكم شخصياً على السهر على التنفيذ بمضامين هذه الرسالة، أذكركم أيضاً أنه يتعين عليكم الإسراع لإخضاع مشروع ميزانية مؤسستكم على تأشيرة وزارة الاقتصاد والمالية في غضون الأسبوع الموالي من انعقاد مجلسها الإداري، وذلك من أجل تفهيم برنامج عملياً في أحسن الظروف والأجال، والاستجابة لمطالبات فرقائها المحليين والجهويين.

وتقبلوا خالص التحيات

والسلام./

وزير إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة
والصحة والبيئة والرياسة العامة للمغرب

إبضاء : فاطمة الزهراء المنصوري